لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان

سيوف القمع

الإنتهاكات الحقوقية في السعودية عام 2022

لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان
Committee for the Defense of Human Rights

سيوف القمع

التقرير السنوي للعام 2022
الإنتهاكات الحقوقية في السعودية

لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان (CDHR)

www.cdhr-ap.com

@cdhrapcom

لجنة الدفاع عن حقوق الانسان

cdhrapcom1

cdhrap1@gmail.com

الفهرس

المقدمة 8

1 القوانين الدولية التي انتهكتها السعودية عام 2022 10

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 11
- اتفاقية حقوق الطفل 13
- اتفاقية مناهضة التعذيب 18
- اتفاقيات أخرى 20

2 مجازر الإعدامات وأحكامها 21

- إعدامات نفّذتها السلطة 22
- إعدامات قيد التنفيذ 30
- جريمة إعدام القاصرين 33
- احتجاز الجثامين 36

3 قمع المعارضين وأصحاب الرأي والناشطين 37

داخلياً

- مواصلة الاعتقالات التعسفية والإخفاء القسري 38
- الأحكام المغلّظة والمشدّدة 38
- استخدام قانون "مكافحة الإرهاب" لتجريم الناشطين 45

خارجياً

- مطاردة وتهديد المعارضين وأصحاب الرأي بالقتل 46
- الضغط على الحكومات العربية والغربية لتسليم المعارضين 48

4 مأساة السجناء 49

ممارسة التعذيب الوحشي 50

انتزاع اعترافات غير قانونية بالإكراه 51

تعمّد الإهمال الطبي الذي يؤدي إلى الوفاة 52

منع المعتقلين من الاتصال بذويهم ورؤيتهم 52

احتجاز القاصرين مع سجناء خطيرين 54

التحرّش بمعتقلات الرأي أثناء التحقيق 55

احتجاز معتقلي الرأي في الزنازين الانفرادية لأشهر 56

5 ترهيب أهالي المعتقلين 57

منع بعض أهالي المعتقلين من السفر 58

تعرّض أهالي النشطاء للمضايقات المستمرّة 60

تجميد الخدمات المدنية 61

منع أهالي المعتقلين من زيارتهم 61

منع الأهالي من الإدلاء بأي تصريح لجهات إعلامية 61

6 انتهاك حقوق المرأة 62

المضايقات والاستدعاءات المتكررة للنساء والناشطات 63

حادثة دار خميس مشيط لليتيمات 63

تعرّض المعتقلات للتحرّش والمعاملة المهينة 64

7 التهجير القسري 65

تهجير آلاف العائلات من مساكنها 66

تقويض أحياء بكاملها 69

عدم إعطاء مهلة كافية للسكان لإخلاء منازلهم 70

الامتناع عن دفع تعويضات عادلة للمتضررين 71

اعتقال مواطنين رفضوا ترك منازلهم وتسليمها 72

محاكمة عسكريين رفضوا المشاركة في هدم المنازل 73

8 طمس المعالم التاريخية والآثار الإسلامية 74

هدم عشرات المساجد 75

هدم معالم أثرية وتراثية هامة 76

هدم أحياء ضمن استراتيجية التغيير الديموغرافي الطائفي 76

9 تدهور الأوضاع المعيشية 77

ارتفاع نسبة الفقر وانتشار مظاهره 78

ازدياد أعداد العاطلين عن العمل 78

عدم استغلال فائض الميزانية لتحسين واقع المواطن المعيشي 79

إهمال البنى التحتية 81

استغلال المواطن وتحميله أعباء الأزمة الاقتصادية 82

10 تبـديـد الثـروات الوطنية والاستئثار بها 85

تبديد الأموال على فعاليات فنية وترفيهية 86

تخصيص المليارات من صندوق الاستثمارات لتنفيذ مشاريع خيالية 86

11 تلميـع صورة النظام وتبييـض سجله الحقوقي 87

تجيير الإنجازات إلى العائلة الحاكمة 88

دفع مبالغ ضخمة على الغسيل الرياضي 88

شراء ولاء بعض الجهات عبر مبالغ طائلة 91

12 انتهاك حقوق المهاجرين 93

تنفيذ عمليات تصفية بحق عشرات المهاجرين 94

أبرز الانتهاكات بحق العمال و الأجانب 95

الخاتمـــة 97

المقدمة

تتصدّر السعودية المشهد العالمي على صعيد الانتهاكات الحقوقية، حيث سجّلت أرقاماً قياسية في إصدار أحكام الإعدام وتنفيذها، بالإضافة إلى استخدام الاعتقال التعسفي كوسيلة لقمع المعارضين، مع ما يتضمنه هذا الاعتقال من تعذيب وحشي وتغليظٍ للأحكام غير القانونية وانتهاكٍ لحقوق المعتقلين وأهاليهم.

إن هذه الانتهاكات أدّت إلى تغييب حقوق المواطن الأساسية (المدنية، السياسية، الثقافية..) والتي كفلتها القوانين والشرائع المحلية والدولية، كحقه في الاقتراع والمشاركة في صنع القرار، وحقه في وجود قضاء مستقلٍ لا يتبع السلطة السياسية.

وفي ظل سياسات القمع والحرمان التي تمارسها السلطات السعودية بحق المواطنين، بات حتى الحديث عن الحريات أو المشاركة السياسية أو الأمن والاستقرار مقيّداً، وصار الحصول على المسكن والاستشفاء والحياة الكريمة تحدياً يواجهه المواطن يومياً، أما وجود مساحة حرّة للنشاطات الثقافية والاجتماعية فبات حلماً صعب المنال.

إن استرخاص الحياة الإنسانية بسطوة السلطة الاستبدادية، من خلال قضاءٍ مسيّسٍ ومحاكمات جائرة تنعدم فيها الشفافية وتفتقر لأبسط

مقومات العدالة، يكشف فظاعة ما يتعرض له أبناء الوطن من جرائم وانتهاكات من قبل النظام وأجهزته الأمنية.

في مقابل واقعها القاتم هذا، يحاول النظام تقديم صورة مغايرة عن السعودية، عبر تزوير الحقائق والسعي الحثيث لتبييض صورته. لكنّ هذه المحاولات باءت بالفشل أمام فداحة الجرائم وخطورتها.

فالنظام السعودي بمواصلته سياسته الاستبدادية الممنهجة، جعل من عام 2022 عاماً حافلاً بالانتهاكات التي لا حدود لها. ويساهم الصمت الدولي في استمرار السعودية بممارسة الانتهاكات كيفما شاءت، لا سيما مع الحصانة التي مُنحت للنظام مؤخراً، وما تشكّله هذه الحصانة من ضمانة للإفلات من العقاب.

الفصل الأول:

القوانين الدولية التي انتهكتها السعودية عام 2022

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

يُعدّ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أكبر شرعة دولية صيغَت بهدف ضمان احترام حقوق الإنسان وحمايته. وقد كان المصدر لصياغة عدد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلّقة بحقوق الإنسان. وعلى الرغم من أن بعض الدول امتنعت عن التوقيع عليه، إلا أنه يُعتبر مرجعاً دولياً لرصد واقع حقوق الإنسان في دولة ما.

تُعدّ السعودية من الدول التي امتنعت عن التصديق على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ما سهّل عليها مخالفة مواده وتجاهلها. وتشكّل الممارسات السعودية انتهاكاً للمواد الآتية:

- المادة 5 التي تنص على أنه لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطَّة بالكرامة.

- المادة 9 التي تنص على أنه لا يجوز اعتقالُ أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسُّفاً.

- المادة 11 التي تنصّ على أن كلّ شخصٍ متَّهم بجريمة يُعتبَر بريئاً إلى أن يثبت ارتكابه لها قانوناً، في محاكمة علنية تكون قد وُفِّرت له فيها جميعُ الضمانات اللازمة للدفاع عن نفسه.

- المادة 13 التي تنصّ على أن لكلِّ فرد حقٌّ في مغادرة أيِّ بلد، بما في ذلك بلده، وفي العودة إليه.

- المادة 19 التي تنصّ على أنه لكلِّ شخص حقُّ التمتُّع بحرِّية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحقُّ حرِّيته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقِّيها ونقلها إلى الآخرين، بأيَّة وسيلة ودونما اعتبارٍ للحدود.

- المادة 20 التي تنصّ على أن لكلِّ شخص حقٌّ في حرِّية الاشتراك في الاجتماعات والجمعيات السلمية.

- المادة 21 التي تنصّ على أنه لكلِّ شخص الحق المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده، إمَّا مباشرةً وإمّا بواسطة ممثِّلين يُختارون بحرِّية.

اتفاقية حقوق الطفل

وقعت السعودية على اتفاقية حقوق الطفل في 26 يناير/كانون الثاني 1996، وعلى الرغم من كونها طرفاً في هذه الاتفاقية، إلا أن السلطات السعودية انتهكت مواد الاتفاقية بشكلٍ لا يقبل التشكيك. وشكّلت ممارسات السعودية بحق القاصرين انتهاكاً للمواد الآتية:

- المادة 12 والتي تنصّ في البند الأول منها على أن تكفل الدول الأطراف في هذه الاتفاقية للطفل القادر على تكوين آرائه الخاصة، حق التعبير عن تلك الآراء بحرية في جميع المسائل التي تمس الطفل، وتولى آراء الطفل الاعتبار الواجب وفقاً لسن الطفل ونضجه.

- المادة 13 والتي تنصّ في البند الأول منها على أن يكون للطفل الحق في حرية التعبير. ويشمل هذا الحق حرية طلب جميع أنواع المعلومات والأفكار وتلقيها وإذاعتها، دون أي اعتبار للحدود، سواء بالنقل أو الكتابة أو الطباعة، أو الفن، أو بأية وسيلة أخرى يختارها الطفل.

- المادة 14 والتي تنصّ في البندين الأول والثالث منها على:
. احترام الدول الأطراف حق الطفل في حرية الفكر والوجدان والدين.

. عدم إخضاع الإجهار بالدين أو المعتقدات إلا للقيود التي ينص عليها القانون واللازمة لحماية السلامة العامة أو النظام أو الصحة أو الآداب العامة أو الحقوق والحريات الأساسية للآخرين.

- المادة 15 والتي تنصّ في بندَيها على:

. اعتراف الدول الأطراف بحقوق الطفل في حرية تكوين الجمعيات وفى حرية الاجتماع السلمي.

. عدم تقييد ممارسة هذه الحقوق بأية قيود غير القيود المفروضة طبقاً للقانون والتي تقتضيها الضرورة في مجتمع ديمقراطي لصيانة الأمن الوطني أو السلامة العامة أو النظام العام، أو لحماية الصحة العامة أو الآداب العامة أو لحماية حقوق الغير وحرياتهم.

- المادة 22 والتي تنصّ في بندها الأول على أن تتخذ الدول الأطراف في هذه الاتفاقية التدابير الملائمة لتكفل للطفل الذي يسعى للحصول على مركز لاجئ، أو الذي يعتبر لاجئاً وفقاً للقوانين والإجراءات الدولية أو المحلية المعمول بها، سواء صحبه أو لم يصحبه والداه أو أي شخص آخر.

- المادة 30 والتي تنصّ على أنه في الدول التي توجد فيها أقليات إثنية أو دينية أو لغوية أو أشخاص من السكان الأصليين، لا يجوز حرمان

الطفل المنتمي لتلك الأقليات أو لأولئك السكان من الحق في أن يتمتع،مع بقية أفراد المجموعة، بثقافته، أو الإجهار بدينه وممارسة شعائره، أو استعمال لغته.

- المادة 37 والتي تنصّ في بنودها الأربعة على أن تكفل الدول الأطراف:

. ألا يتعرّض أي طفل للتعذيب أو لغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ولا تفرض عقوبة الإعدام أو السجن مدى الحياة بسبب جرائم يرتكبها أشخاص تقل أعمارهم عن ثماني عشرة سنة دون وجود إمكانية للإفراج عنهم.

. ألا يحرم أي طفل من حريته بصورة غير قانونية أو تعسفية. ويجب أن يجرى اعتقال الطفل أو احتجازه أو سجنه وفقا للقانون ولا يجوز ممارسته إلا كملجأ أخير ولأقصر فترة زمنية مناسبة.

. يعامل الطفل المحروم من حريته بإنسانية واحترام للكرامة المتأصلة في الإنسان، وبطريقة تراعى احتياجات الأشخاص الذين بلغوا سنه. وبوجه خاص، يفصل الطفل المحروم من

حريته عن البالغين، ما لم يعتبر أن مصلحة الطفل تقتضي خلاف ذلك، ويكون له الحق في البقاء على اتصال مع أسرته عن طريق المراسلات والزيارات، إلا في الظروف الاستثنائية.

. يكون لكل طفلٍ محرومٍ من حرّيّته الحق في الحصول بسرعة على مساعدة قانونية وغيرها من المساعدة المناسبة، فضلاً عن الحق في الطعن في شرعية حرمانه من الحرية أمام محكمة أو سلطة مختصة مستقلة ومحايدة أخرى، وفى أن يجرى البت بسرعة في أي إجراء من هذا القبيل.

- المادة 40 والتي تنصّ في بندها الأول على أن تعترف الدول الأطراف بحق كل طفل تدّعي أنه انتهك قانون العقوبات، أو يُتّهم بذلك أو يثبت عليه ذلك، في أن يعامل بطريقة تتفق مع رفع درجة إحساس الطفل بكرامته وقدره، وتعزّز احترام الطفل لما للآخرين من حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتراعي سن الطفل واستصواب تشجيع إعادة اندماج الطفل وقيامه بدور بناء في المجتمع.

كما تنص المادة 40 في بندها الثاني على عدم ادعاء انتهاك الطفل لقانون العقوبات أو اتهامه بذلك، أو إثبات ذلك عليه بسبب أفعال أو أوجه قصور لم تكن محظورة بموجب القانون الوطني أو الدولي

عند ارتكابها. وأن يكون لكل طفل يدعي بأنه انتهك قانون العقوبات أو يتهم بذلك الضمانات التالية على الأقل:

. افتراض براءته إلى أن تثبت إدانته وفقا للقانون.

. إخطاره فوراً ومباشرة بالتهم الموجهة إليه، عن طريق والديه أو الأوصياء القانونيين عليه عند الاقتضاء، والحصول على مساعدة قانونية أو غيرها من المساعدة الملائمة لإعداد وتقديم دفاعه.

. قيام سلطة أو هيئة قضائية مختصة ومستقلة ونزيهة بالفصل في دعواه دون تأخير في محاكمة عادلة وفقاً للقانون، بحضور مستشارٍ قانوني أو بمساعدة مناسبة أخرى وبحضور والديه أو الأوصياء القانونيين عليه.

. عدم إكراهه على الإدلاء بشهادة أو الاعتراف بذنب.

. إذا اعتُبِرَ أنه انتهك قانون العقوبات، تأمين قيام سلطة مختصة أو هيئة قضائية مستقلة ونزيهة أعلى، وفقاً للقانون، بإعادة النظر في هذا القرار وفى أية تدابير مفروضة تبعاً لذلك.

اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

في العام 1997 انضمّت السعودية لهذه الاتفاقية، إلا أنها تواصِل ممارساتها الهمجيّة واللاإنسانية،منتهكةً معظم مواد الاتفاقية.والمواد المُنتهَكة هي:

- المادة الثانية والتي تنصّ على أن تتخذ كل دولة طرف إجراءاتٍ تشريعية أو إدارية أو قضائية فعّالة، أو أية إجراءات أخرى لمنع أعمال التعذيب في أي إقليم يخضع لاختصاصها القضائي.

- وينصّ البند الثاني من المادة نفسها على أنه لا يجوز التذرّع بأية ظروف استثنائية أياً كانت، سواء أكانت هذه الظروف حالة حرب أو تهديداً بالحرب أو عدم استقرارٍ سياسي داخلي أو أية حالة من حالات الطوارئ العامة الأخرى كمبررٍ للتعذيب.

- وينصّ البند الثالث على أنه لا يجوز التذرع بالأوامر الصادرة عن موظفين أعلى مرتبة أو عن سلطة عامة كمبرر للتعذيب.

- المادة الثالثة والتي تنصّ على أنه لا يجوز لأية دولة طرف أن تطرد أي شخص أو تعيده (تردّه) أو أن تسلّمه إلى دولة أخرى، إذا توافرت لديها أسباب حقيقة تدعو إلى الاعتقاد بأنه سيكون في خطر التعرض للتعذيب

- المادة الرابعة والتي تنصّ في بنديها الأول والثاني على أن تضمن. كل دولة طرف أن تكون جميع أعمال التعذيب جرائم بموجب قانونها الجنائي ، وينطبق الأمر ذاته على قيام أي شخص بأية محاولة لممارسة التعذيب وعلى قيامه بأي عمل آخر يشكل تواطؤا ومشاركة في التعذيب.

وأن تجعل كل دولة طرف هذه الجرائم مستوجبة للعقاب بعقوبات مناسبة تأخذ في الاعتبار طبيعتها الخطيرة.

- المادة 12 والتي تنصّ على أن تضمن كل دولة طرف قيام سلطاتها المختصة بإجراء تحقيق سريع ونزيه، كلّما وُجدت أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن عملاً من أعمال التعذيب قد ارتُكِبَ في أي من الأقاليم الخاضعة لولايتها القضائية.

- المادة 13 والتي تنصّ على أن تضمن كل دولة طرف لأي فرد يدّعي أنه قد تعرّض للتعذيب، في أي إقليم يخضع لولايتها القضائية، الحق في أن يرفع شكوى إلى سلطاتها المختصة وفي أن تنظر هذه السلطات في حالته على وجه االسرعة وبنزاهة. وينبغي اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان حماية مقدّم الشكوى والشهود من كافة أنواع المعاملة السيئة أو التخويف نتيجة لشكواه أو لأي أدلة تُقدّم.

- المادة 14 والتي تنصّ في بندها الأول على أن تضمن كل دولة طرف، في نظامها القانوني، إنصاف من يتعرّض لعملٍ من أعمال التعذيب، وأن تضمن تمتّعه بحق قابل للتنفيذ في تعويضٍ عادلٍ ومناسب بما في ذلك وسائل إعادة تأهيله على أكمل وجه ممكن. وفي حالة وفاة المعتدى عليه نتيجة لعمل من أعمال التعذيب، يكون للأشخاص الذين يعولهم الحق في التعويض.

- المادة 15 والتي تنصّ على أن تضمن كل دولة طرف عدم الاستشهاد بأية أقوال يُثبت أنه تم الإدلاء بها نتيجة للتعذيب كدليل في أية إجراءات، إلا إذا كان ذلك ضد شخص متّهم بارتكاب التعذيب كدليل على الإدلاء بهذه الأقوال.

اتفاقيات حقوقية أخرى تنتهكها السلطات السعودية

1. الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري
2. اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
3. حق الإنسان في السكن اللائق وعدم التعرّض للإخلاء القسري
4. الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم

المجزرة الثالثة

الفصل الثاني:

مجازر الإعدامات وأحكامها

إعدامات نفّذتها السلطات

نفّذت السلطات السعودية حسب وكالة الأنباء الرسمية (واس) 116 عملية إعدام، بينما يتجاوز العدد بحسب تقارير المنظمات الحقوقية 137 عملية إعدام على الأقل خلال العام 2022، وقد يتجاوز العدد الحقيقي ما ذُكر في وسائل الإعلام، في ظل التكتم الرسمي.

عمليات الإعدام المُعلَنة التي نفّذتها السلطات السعودية خلال العام:

- في مارس/آذار تم إعدام 81 معتقلاً، من ضمنهم 41 معتقل رأي من المواطنين.

وهذه العملية هي أكبر عملية إعدام جماعي في تاريخ البلاد. وقد سبق هذه المجزرة تحذيرات حقوقية ودولية لثني النظام عن القيام بتنفيذ أحكام الأعدام، ولكن النظام لم يستجب لذلك، وقد أثارت العملية استنكاراً دولياً واسعاً.

أسمـــاء الـ41 شهيداً في عملية الاعدام

واحـــد وأربـــعـــون شـــهـــيـــداً

عقيل آل عبدالعال

يوسف آل طريف

ياسين آل ابراهيم

علـي آل لـيـف

محسن المسبح

حسـن الفـرج

حسـن آل شيـخ

واحد وأربعون شهيداً

حسين العبدرب النبي

عبدالله آل عمار

عبدالله آل نصيف

عبدالله البندري

واحد وأربعون شهيداً

حسن آل رضوان

موسى المبيوق

هيثم المختار

جمال البناوي

جعفر الفرج

جعفر أبو حسون

محمد آل اسماعيل

مصطفى الخياط

مرتضى آل موسى

واحد وأربعون شهيداً

محمد عبد الله

مهدي الزنادي

محمد العافي

عبدالله آل الزاهر

زيد آل تحيفة

علي آل عفيريت

واحد وأربعون شهيداً

محمد آل جوهر

عقيل الفرج

علي العوامي

واحد وأربعون شهيداً

أمجد العوامي

محمود القلاف

حسين آل خليف

حسين الجشي

حسن آل تحيفة

حسين الأوجامي

أحمد العبدرب نبي

أحمد السويكت

ماجد القلاف

واحد وأربعون شهيداً

حسن القلاف

علي آل ليف

محمد الشاخوري

ومن ضمن عمليات الإعدام التي نفّذتها السلطات أيضاً:

- في مايو/أيار تم إعدام ثلاثة معتقلين.
- في أكتوبر/تشرين الأول تم إعدام 6 معتقلين.
- في نوفمبر/تشرين الثاني تم إعدام 22 معتقلاً.

يُذكر أن هذه الإعدامات يتم تنفيذها عادة بشكل مفاجئ، وبغياب أهالي المعتقلين وذويهم، ما يحرمهم من توديعهم.

إعدامات قيد التنفيذ

في ظل انعدام المحاكمات العادلة والشفافة، وحرمان المعتقلين من كامل حقوقهم القانونية والإنسانية، أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة في الرياض أحكام الإعدام بحق عدد من معتقلي الرأي وصل إلى 75 معتقلاً، في تحدٍ آخر للرأي العام والمساعي الدولية لإيقاف أحكام الإعدام في السعودية.

ويتضح من بعض التقارير المسرّبة عن مجريات التحقيقات، أنه لا يوجد تناسب بين التهم الموجهة للمعتقلين والأحكام التي صدرت بحقهم، كمعتقلي الرأي التي صدرت أحكام الإعدام بحق العشرات منهم. كما صدر حكم الإعدام بحق شبّانٍ من قبيلة الحويطات، لرفضهم التهجير القسري الذي تقوم به السلطات لتنفيذ مشاريع خيالية.

75 معتقلاً مهدداً بالإعدام

يوسف المناسف

سعود مدن

جواد قريريص

فاضل الصفواني

علي المبيوق

محمد اللباد

حسين أبو الخير

صادق ثامر

جعفر سلطان

حسين الحمالي

حسين م. الفرج

منهال آل ربح

عدنان الشاخوري

عبد المجيد النمر

يوسف المصلاب

أحمد العباس

علي الربح

عبدالله المحيشي

رائد الخير

علي الشيخ

عبدالله أبو عبدالله

زهير آل صمخان

رضا الشايب

أمير أبو عبدالله

حسين الجشي

علي العمري

محمد آل جوهر

محمد آل مطر

عوض القرني

جعفر آل بزرون

أحمد أبو عبدالله

أحمد السبع

محمد الزاهر

عبدالواحد المزرع

محمد الفرج

احمد آل ادغام

محمد الشقاق

رعد آل فضـل

حسين أ. الفرج

حسن آل فرج

محمد آل طحنون

عبدالله آل غزوي

عطالله الحويطي

عبدالله الدرازي

حيدر آل تحيفة

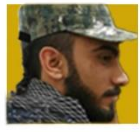
حسين آدم

ابراهيم الحويطي

علي الربيع

رضا أبو عبدالله

مجيد الزاهر

أحمد الجشي

زكريا البناوي

شادلي الحويطي

جعفر اليوسف

سالم أبو عبدالله

محمد آل عمار

حسن المزرع

عبدالله البدن

محمد آل عبد العال

محمد آل مسبح

موسى المغسل

حسن المالكي

عادل آل تحيفة

منصور الحايك

علي السبيتي

مهدي المحسن

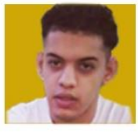
جلال اللباد

مصطفى أبو شاهين

سعود الفرج

سلمان العودة

مصطفى السبيتي

علي العلوي

مرزوق آل فضـل

حسين آل ابراهيم

سمير الحايكي

جريمة إعدام القاصرين

استغلّت السلطات السعودية غياب المحاسبة والعقاب، لتمارس أبشع الانتهاكات اللاإنسانية، فلم يقتصر الأمر على العلماء وأساتذة الجامعات والنساء والنشطاء، بل تعدّاها لتصل إلى الأطفال والقصّر، حيث وصل عدد القاصرين المحكوم عليهم بالإعدام إلى تسعة أطفال. وتشكّل هذه الأحكام وصمة عار في سجلّ النظام السعودي.

إن اعتقال القاصرين في حد ذاته يعدّ انتهاكاً لحقوق الطفل، ويتنافى مع المواد 12، 13، 14، 15 و37 من اتفاقية حقوق الطفل. تنصّ المواد على حق القاصر بالتعبير عن رأيه ومشاعره في القضايا التي تؤثر عليه، بالإضافة إلى حقه بتبادل الافكار والآراء والمشاعر، وحقه الانضمام إلى الجماعات أو المنظمات التي يميل إليها. وتنصّ المادة 37 على أنه "يجب عدم تعريض الأطفال المتهمين بانتهاك القانون لعقوبة القتل أو التعذيب أو المعاملة القاسية أو السجن مدى الحياة أو وضعهم في السجن مع أشخاص بالغين".

كما يتعارض اعتقال القاصرين مع نظام الأحداث السعودي نفسه، والذي ينصّ على أنه "لا يجوز إيقاف الحدث لغرض التحقيق؛ ما لم ترَ النيابة أن المصلحة تقتضي إيقافه، وفي جميع الأحوال لا يوقَف الحدث إلا في دار خاص بالأحداث، ويكون أمر الإيقاف مسبباً".

هؤلاء القاصرون يواجهون تهماً متعلّقة بالتعبير عن الرأي، وقد اعتُقلوا ولم يبلغوا سن الرشد بعد، وهم يواجهون حكم الإعدام في انتهاكٍ لاتفاقية حقوق الإنسان الدولية ونظام الأحداث المحلّي في آن واحد.

هذا وتخالف أحكام الإعدام الصادرة مؤخراً الأمر الملكي الذي أعلنته هيئة حقوق الإنسان الرسمية في أبريل/نيسان 2020 ويأمر "بإيقاف تنفيذ الأحكام القضائية النهائية الصادرة بعقوبة القتل (الإعدام) تعزيراً على الأحداث، والذي يشمل جميع الأشخاص الذين لم يتموا سن الثامنة عشرة وقت ارتكابهم الجريمة، بمن فيهم المحكوم عليهم بالقتل (الإعدام) في الجرائم الإرهابية".

قاصرون وأبرياء

تحت حكم الإعدام

جواد قريريص

جلال اللباد

علي السبيتي

سمير الحايكي

يوسف المناسف

مهدي المحسن

عبدالله الحويطي

عبدالله الديرازي

حسن الفرج

احتجاز الجثامين

ترفض السلطات تسليم أكثر من 130 جثماناً لذويهم في انتهاك صارخ للقانون المحلي والدولي والعهد الدولي الخاص بحقوق الإنسان. وتعتمد السلطات احتجاز الجثامين كنهجٍ قمعي إضافي، وكعقوبة جماعية للمواطنين ولعوائل المعتقلين. أما أسباب هذا الاحتجاز فأولها هو إخفاء معالم التعذيب الجسدي الذي تعرض له المعتقلون أثناء التحقيق، بالإضافة لحرمان الأهالي من توديع أبنائهم وإجراء مراسم العزاء، وبالتالي منع ظهور أي تعاطف شعبي كبير يكشف بطلان التهم والادعاءات التي تصوغها السلطات السعودية تحت عنوان الإرهاب.

الفصل الثالث:

قمع المعارضين وأصحاب الرأي والناشطين

قمع المعارضين وأصحاب الرأي داخلياً:

مواصلة الاعتقالات التعسفية والإخفاء القسري

نفّذت السلطات السعودية في هذا العام عشرات عمليات الاعتقال غير القانونية، معظم هذه الاعتقالات خلفيتها سياسية ولها أهداف انتقامية وكيدية. وتلجأ السلطات للاعتقال التعسفي في سبيل تخويف المواطنين وإسكات أصوات المعارضين، وإجبارهم على التراجع عن آرائهم.

الأحكام المغلّظة والمشدّدة

تُصدِر السلطات عبر قضائها المسيّس أحكاماً تعسفيةً طويلة بحق معتقلي الرأي، كما عمدت مؤخراً إلى تغليظ الأحكام لعقود من الزمن ومثلها منعٌ من السفر، خصوصاً بعد طلب الاستئناف، أو إلى إصدار أحكام جديدة بعد انتهاء مدة محكوميتهم، كما قامت السلطات بالامتناع عن الإفراج عن معتقلين انتهت مدة سجنهم.

ضحـايا الأحكـام
التعسفية الطويلة

سلمى الشهاب (السجن 34 سنة)

الحكم على سلمى الشهاب بالسجن 34 سنة ومثلها منع من السفر، على خلفية تغريداتٍ نشرتها. وسلمى هي طالبة دكتوراه في جامعة "ليدز" في بريطانيا، وأمٌ لولدين، كانت في زيارة للسعودية حين اعتقلتها السلطات.

السيد هاشم الشخص (السجن 30 سنة)

الحكم على عالم الدين السيد هاشم الشخص بالسجن 30 سنة بلا تهمة محددة.والسيد هاشم هو عالمٌ ومؤرّخ، كان قد اعتُقِلَ من قِبَل المباحث العامة ثلاث مرات سابقاً، قبل أن يتم اعتقاله في المرة الأخيرة.

محمد ربيعـــة (السجن 17 سنة)

الحكم على الناشط المعتقل محمد الربيعة بالسجن 17 عاماً. وكانت المحكمة الجزائية المتخصصة قد أصدرت حكماً بسجن محمد لمدة 6 سنوات، ثم غلّظت الحكم عام 2022 ليصل إلى 71 سنة. ومحمد الربيعة ناشطٌ حقوقي ومناصر لحقوق المرأة، وقد تعرّض أثناء الاعتقال للتعذيب الوحشي لعدة أشهر، ما تسبّب له بمضاعفات صحية خطيرة.

إسراء الغمغام (السجن 13 سنة)

الحكم على الناشطة إسراء الغمغام بالسجن 13 سنة. وإسراء هي ناشطة حقوقية اعتُقلت عام 2015 وطالب النائب العام عام 2018 بإعدامها، ثمّ ألغيَت العقوبة بعدها بعام تحت ضغط المجتمع الدولي والمنظمات الدولية.

نورا القحطاني (السجن 45 سنة)

الحكم على نورة القحطاني بالسجن 45 سنة ومثلها منع من السفر. ونورة هي ناشطة حقوقية وأمٌ لخمسة أطفال، التهم الموجّهة إليها هي نشر تغريدات في "تويتر"، متابعة أشخاص على يوتيوب"، حيازة "كتب ممنوعة" والمطالبة بإطلاق سراح معتقلي الرأي.

مها الحويطـي (السجن 23 سنة)

الحكم على مها الحويطي بالسجن 23 سنة، على خلفية تغريدات انتقدت فيهـا التهجيـر القسـري. وكانت مها قـد شاركـت في وسـم يرفـض التهجيـر القسري لقبيلة الحويطـات، كما نشرت تغريدات عن غلاء المعيشة.

وسام سعد كده (السجن 14 سنة)

الحكم على الشاعر اليمني وسـام سعـد كـده بالسجن 14 سنة، على خلفية قصيدة مدح فيها أحد رموز محافظة المهرة اليمنية المناهضين لتحـالـف العـدوان السعـودي على اليمـن.وقـد قالت أسرته إن سبب الحكم يعود إلى كتابتـه قـصيـدة امتدح فيهـا أبـرز مشـايـخ الـمهـرة المناوئين للوجود السعودي في المحافظة.

خضـر آل هانــي (السجن 45 سنة)

الحكم على خضر آل هانـي بالسجـن 45 سنة ومثلهـا منـع من السفـر. وهو أحد معتقلي الـرأي، اعتُقـل تـعسفياً وتـعـرّض للـظلـم والـمحاكمـة غيـر الـعادلــة.

أحمد الحي (السجن 35 سنة)

الحكم على أحمد عبدالله الحي بالسجن 35 سنة ومثلها منع من السفر. وهو أحد معتقلي الرأي، اعتُقل تعسفياً وتعرّض للظلم والمحاكمة غير العادلة.

مهدية المرزوقي (السجن 15 سنة)

الحكم على الطبيبة التونسية مهدية المرزوقي بالسجن 15 سنة، على خلفية تفاعلها مع تغريدات في "تويتر". وقد وجّهت النيابة العامة لها تهمة "السعي لزعزعة النسيج الاجتماع من خلال إعادة التغريد" على الرغم من أنّ عدد متابعيها لا يتجاوز المئة، وعددهم تحديداً هو 87 متابع.

عبدالله آل سعود (السجن 30 سنة)

الحكم على عبدالله بن فيصل آل سعود بالسجن 30 سنة، على خلفية اتصال ناقش فيه قضية اعتقال أحد الأمراء. وعبدالله هو أحد أفراد العائلة الحاكمة، كان يتابع تحصيله العلمي في أميركا واعتُقل فور عودته.

أبرز المعتقلين الذين غُلّظت أحكام سجنهم

الاسم	الحكم السابق (بالسنوات)	الحكم الجديد (بالسنوات)
نورة القحطاني	13	45
مهند نصر أبو فور	70	70
سلمى الشهاب	6	34
مهى الحويطي	23	23
خضر آل هاني	45	45
أحمد الحي	35	35
السيد صادق الشميمي	35	35
السيد رضا الشميمي	15	15
السيد هادي الشميمي	30	30
سجاد آل ياسين	34	34
الداعية خالد الراشد	40	40
السيد هاشم الشخص	30	30
عبد الله بن فيصل آل سعود	30	30
سكينة الدخيل	7	12
أفراح المكحّل	7	12
آمنة المرزوق	7	12

كفاية التاروتي	7	12
زينب الشيخ	7	12
إسراء الغمغام	8	13
محمد الربيعة	6	17
الشيخ عبد اللطيف الناصر	8	35
داوود العلي	25	25
مجتبى النمر	12	12
علي رضي الحايكي	27	27
محمد باصرة	30	30
أسامة خالد	5	37

استخدام قانون "مكافحة الإرهاب" لتجريم الناشطين

خلال العام واصلت السلطات السعودية استخدام قانون "مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله" لاعتقال الناشطين الحقوقيين، وتبرير الانتهاكات التي تُمارَس بحقهم عبر تصوير نشاطهم الحقوقي كجريمة.

وكان ولي العهد محمد بن سلمان قد أصدر هذا القانون كوسيلة لقمع المعارضين "بالقانون".

القانون أصدرته السعودية عام 2017، يتألف القانون من 96 مادة، 27 منها تتناول العقوبات.

يقدّم القانون تعريفاً فضفاضاً وغير محددٍ للإرهاب، ويتضمّن تعريف الجريمة الإرهابية الوراد في البند 3 من المادة الأولى:

"كل سلوك يقصد به الإخلال بالنظام العام، أو زعزعة أمن المجتمع واستقرار الدولة أو تعريض وحدتها الوطنية للخطر، أو تعطيل النظام الأساسي للحكم أو بعض أحكامه، أو إلحاق الضرر بأحد مرافق الدولة أو مواردها الطبيعية أو الاقتصادية، أو محاولة إرغام إحدى سلطاتها على القيام بعمل ما أو الامتناع عنه".

كما تجرّم المادة الثالثة منه أعمالاً لا تصبّ في خانة الإرهاب، كتغيير نظام الحكم أو تعطيل النظام الأساسي للحكم أو بعض أحكامه أو حمل الدولة على القيام بعمل أو الامتناع عنه.

وتسمح المادة 30 من القانون بسجن "كل من وصف - بصورة مباشرة أو غير مباشرة - الملك أو ولي العهد بأي وصف يطعن في الدين أو العدالة"، لمدة قد تصل إلى 15 سنة.

قمع المعارضين وأصحاب الرأي خارجياً:

مطاردة وتهديد المعارضين وأصحاب الرأي بالقتل

كشف مصدر محلّي وجود مساعٍ حثيثة لتأسيس وحدة أمنية جديدة هدفها منع نفوذ وتأثير المعارضين في الخارج على المعارضين داخل البلاد. الوحدة المزمع تأسيسها من قِبل محمد بن سلمان، تسعى إلى ملاحقة واعتقال من هم على تواصل مع المعارضين في الخارج، وحظر كل أنشطتهم.

ويشكّل انتشار المعارضين السعوديين في العالم تهديداً كبيراً للعائلة الحاكمة، إذ يسعى المعارضون لإظهار حجم القمع والاستبداد الحاصل في السعودية، وتشكيل نواة لحركة معارضة ضخمة وواسعة تهدّد وصول محمد بن سلمان للحكم، وتزعزع استقرار العائلة الحاكمة.

- في أغسطس/آب عثَر المعارض المقيم في بريطانيا يحيى عسيري (ضابط سابق في سلاح الجو الملكي السعودي)، على سكين كبير

موضوع على نافذة مطبخ منزله، في اليوم نفسه الذي وصلته رسالة عبر هاتفه تضمّن صورة سكين وكلمة "قريباً".

وكان العسيري على مدى العامين السابقين قد تعرّض للتهديد وتمّ اقتحام سيارة عائلته وتعرّضوا للتهديد والتخويف، وقد كانوا عرضة للتنصت والمراقبة الالكترونية.

وباتت التهديدات التي تصل للمعارضين أكثر خطورة بعد جريمة مقتل الصحافي جمال خاشقجي، وقد تخوّف الناشطون الحقوقيون من أن تتكرر جريمة مقتل الخاشقجي مع غيره من الناشطين والمعارضين خارج السعودية.

- لفّ الغموض مصير المعارض خالد بن فرحان آل سعود، أحد أفراد العائلة الحاكمة، المقيم في الخارج منذ سنوات، بعد تقديمه اعتذاراً مفاجئاً للملك وولي العهد عبر تغريدة في "تويتر"، في أغسطس/آب. وتخوّف الناشطون المتابعون من احتمال أن يكون مختطفاً أو حتى مقتولاً.

وكان خالد بن فرحان قد نشر كتاباً بعنوان "مملكة الصمت والاستعباد في ظل الزهايمر السياسي:السعودية حقائق وخفايا"، تنبّأ فيه بسقوط الدولة السعودية على يد سلمان وابنه.

- تلقّى الإعلامي المعارض غانم الدوسري تهديداً بالقتل من قِبل أحد أفراد العائلة الحاكمة، وتوعّد الشخص بأنه "سيؤتى به قريباً إلى المملكة". ونشر الدوسري المكالمة التي تعجّ بالشتائم عبر حساباته في "تويتر" و"يوتيوب" ساخراً من التهديد، ومشيراً إلى أنه يتلقّى مثل هذه التهديدات من 15 سنة.

والدوسري هو معارض بارز، وناقد سياسي ساخر، يقيم في لندن منذ أن لجأ إلى المملكة المتحدة، وكشف الدوسري تلقّيه تهديدات مستمرة بالقتل، وكان عام 2018 قد رفع دعوى قضائية اتهم فيها السعودية باختراق هاتفه الخاص والتجسس عليه.

الضغط على الحكومات العربية والغربيّة لتسليم المعارضين

طالبت الحكومة السعودية الدولة اللبنانية بتسليم المعارض علي الهاشم، وهو مقيم في لبنان. وكان قد نشر عبر "تويتر" تغريدة قال فيها إن الاستخبارات السعودية هددته بقتل أبنائه في حادث سيارة مفتعل إذا لم يكفّ عن نشاطه، كما نشر في أغسطس/آب تغريدة جاء فيها: "بسبب معارضتي لحرب اليمن ومطالبتي بحقوق الشيعة في السعودية، تم وضع أطفالي قيد الإقامة الجبرية وإيقاف جميع خدماتهم والتضييق عليهم".

الفصل الرابع:

مأساة السجناء

ممارسة التعذيب الوحشي

في هذا العام، واصلت السلطات السعودية اعتماد سياساتها الوحشية عينها في السجون، حيث تمارس أبشع أساليب التعذيب وأقساها، وتشمل: الصعق الكهربائي، الإيهام بالغرق، الضرب، الجلد، التحرش الجنسي، العزل الانفرادي، تعليق المعتقل من قدميه، الحجز في مكان ضيّق، الحرمان من الأكل والنوم.

هذا التعذيب ينتهك اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أوالعقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، التي اعتمدتها الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة، والتي انضمت إليها السعودية في العام 1997 وتقضي الاتفاقية بتعزيز احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ومنع تعرّضه للتعذيب والمعاملة المهينة، كما تقضي بمراعاة المادة 5 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتي تنصّ على ألا يعرّض أي إنسان للتعذيب ولا للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية أو الحاطة بالكرامة.

انتزاع اعترافات غير قانونية بالإكراه

ذكرَ عشرات المعتقلين أثناء محاكماتهم أنهم أُجبروا على التوقيع على اعترافاتٍ لم يدلوا بها، كما انتُزعت منهم اعترافات تحت التعذيب وبالإكراه. وعلى الرغم من أنه يجب على القاضي التأكد من صحة اعترافات المتهم والتحقق منها حتى يتسنّى له المصادقة عليها، إلا أن القضاة لم يتخذوا أي خطوة لمراجعة الاعترافات أو التحقيق في طرق انتزاعها، وقد صادقوا على صحة الاعترافات متجاهلين تراجع المعتقلين عنها.

إن القانون الدولي يحظر استخدام الأقوال المنتزعة من المعتقل تحت التعذيب كدليل إدانة له، كما لا يجوز استخدام أي أقوال مع وجود شكٍ بصحتها، بل يجب التحقيق في حصول التعذيب أثناء الاستجواب، فدليل حقوق السجناء الصادر عن الأمم المتحدة ينصّ بحسب المبدأ الثامن في الفصل الثالث منه على أنه "لا يصح أن يُستشهد بأية أقوال تصدر نتيجة التعذيب كدليل في أية إجراءات، باستثناء استعمالها كدليل لتقديم مرتكبي التعذيب إلى العدالة".

تعمّد الإهمال الطبي الذي يؤدي إلى الوفاة

تنتهك السعودية حقوق السجناء في الرعاية الطبية والصحية، فبحسب المبدأ التاسع من "المبادئ الأساسية لمعاملة السجناء" الصادرة عن الأمم المتحدة، ينبغي أن تُوَفَّر للسجناء سبل الحصول على الخدمات الصحية المتوفرة في البلد دون تمييز على أساس وضعهم القانوني.

يُحرَم المعتقلون من حقهم في تلقّي الرعاية الصحية والعلاج اللازم، على الرغم من إدراك إدارات السجون لخطورة هذا الإهمال.

منع المعتقلين من الاتصال بذويهم ورؤيتهم

إن إدارات السجون السعودية تحرم معظم معتقلي الرأي من إجراء المكالمات الهاتفية مع أهاليهم، وقد ذكر بعض المعتقلين أنه في حال سُمح لهم بإجراء الاتصالات فهي غالباً مقيّدة بفترة دقيقتين إلى 10 دقائق.

ويتنصّت المسؤولون على المكالمات حين يُسمح بإجرائها، ويلجؤون إلى قطع الاتصال إذا حاول السجناء مناقشة قضاياهم، أو إذا اشتكوا من ظروف الاعتقال.

هذا ويُعتبر تعمّد إدارات السجون، إخفاء المعتقل وقطع كل أخباره عن ذويه، والامتناع عن تزويدهم بأي معلوماتٍ عنه، انتهاكاً لحق السجناء في الاتصال بالعالم الخارجي أيضاً.

إن حق السجناء بالاتصال بالعالم الخارجي هو حقٌّ أساسيٌ ومبدأ جوهريٌ أوردَه الدليل الصادر عن الأمم المتحدة الخاص بحقوق السجناء. الدليل يُشير إلى أن الصكوك الدولية تنصّ بوضوحٍ على أن "الاتصال بالأسرة هو حق من الحقوق وليس ميزة يتعين على السجين اكتسابها".

ويشير الدليل إلى أنه لكل السجناء الحق في الاتصال بالعالم الخارجي وخاصة أسرهم، وهذا يشمل كل وسائل الاتصال (الرسائل، الاتصالات الهاتفية، الزيارات).

احتجاز القاصرين مع سجناء خطيرين

في السجون السعودية، يتم احتجاز القاصرين مع سجناء متهمين بجرائم خطيرة كالقتل وتعاطي المخدرات. وهذا له تداعياته الخطيرة على سلامة القاصرين وصحتهم.

إن اعتقال القاصرين بأصله يعدّ انتهاكاً لحقوق الطفل. المادة 37 من اتفاقية حقوق الطفل تنصّ على أنه "يجب عدم تعريض الأطفال المتهمين بانتهاك القانون لعقوبة القتل أو التعذيب أو المعاملة القاسية أو السجن مدى الحياة أو وضعهم في السجن مع أشخاص بالغين".

كما يتعارض اعتقال القاصرين مع نظام الأحداث السعودي نفسه، والذي ينصّ على أنه "لا يجوز إيقاف الحدث لغرض التحقيق؛ ما لم ترَ النيابة أن المصلحة تقتضي إيقافه، وفي جميع الأحوال لا يوقَف الحدث إلا في دار خاص بالأحداث، ويكون أمر الإيقاف مسبباً".

التحرّش بمعتقلات الرأي أثناء التحقيق

كشفت شهادات معتقلات سابقات تعرّضهنّ للتعذيب كالصعق الكهربائي والضرب والجلد، والأخطر من هذا هو تعرّض عدد كبير منهنّ للتحرش الجنسي و التهديد بالاغتصاب.

وكان عدد من حرّاس أحد السجون قد سرّبوا مشاهداتهم للإعلام، وذكّر أحدهم تعرّض إحدى المعتقلات السابقات للتعذيب والتحرّش، ونقل حارسٌ آخر حادثة فقدان إحدى الناشطات البارزات وعيها أثناء التعذيب.

احتجاز معتقلي الرأي في الزنازين الانفرادية لأشهر

عمدت إدارات السجون السعودية لاحتجاز المعتقلين في الزنزانة الانفرادية لفتراتٍ طويلة، دون الأخذ بعين الاعتبار الأثر الكارثي لهذا الحجز على الصحة النفسية والعقلية.

الدليل الخاص بحقوق السجناء، والصادر عن الأمم المتحدة يحظر بحسب المبدأ الرابع في الفصل السابع عشر كل العقوبات القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة حظراً كاملاً، بما في ذلك العقوبة الجسدية أو وضع السجين في زنزانة مظلمة. كما يعارض الدليل عقوبة الحبس في مكان ضيق.

الفصـل الخامس:

ترهيـب أهالـي المعتقلين

منع بعض أهالي المعتقلين من السفر

لا تكتفي السلطات السعودية بفرض منع السفر على معتقلي الرأي، بل تلجأ للتضييق على عائلاتهم، عبر منعهم السفر لسنوات.

قرارات منع السفر في السعودية استهدفت أقرباء الناشطين السلميين انتقامًا من نشاطهم. وتشكل هذه القرارات التعسفية وغير القانونية انتهاكًا لحقوق الإنسان.

وقد منعت السلطات فعلياً قرابة 70 ألف مواطنٍ ومواطنة من السفر، في إطار سياسة الانتقام من المعارضين والناشطين الحقوقيين.

وفي وقتٍ لا يصرّح عدد كبير من أهالي المعتقلين عن منع السفر المفروض عليهم، فإن عدد الأهالي الذين طالهم المنع غير معروف.

ومن ضمن الحالات المعروفة نذكر:

سلمان العودة

- المُعتقل الشيخ سلمان العودة، الذي يواجه خطر عقوبة الإعدام، يخضع 19 من أفراد عائلته لمنع سفرٍ غير قانوني وغير مبررٍ وغير محدد المدة، لمجرّد صلة القرابة التي تجمعهم به.

لجين الهذلول

- المعتقلة السابقة لجين الهذلول، فُرض منع السفر عليها وعلى والديها دون مبررات قانونية.

تنتهك السعودية المادة 13 من الإعلان العالمي لحقوق الانسان الذي ينص على أنّ "لكل فردٍ الحق في مغادرة أيّ بلدٍ بما في ذلك بلده وفي العودة إلى بلده".

تعرّض أهالي النشطاء للمضايقات المستمرّة

يواجه أهالي النشطاء تهديداً بالاعتقال، وتداهم السلطات منازلهم بشكل تعسفي، وتنتهك حرماتهم.

يعدّ هذا الأسلوب من ضمن أساليب تعتمدها السلطات للتأثير على معتقلي الرأي، وإجبارهم على التوقيع على اعترافات بجرائم لم يرتكبوها.

كما تهدف من خلال هذا الإجراء إلى بث الخوف في نفوس المواطنين.

- اعتقلت السلطات أبناء الشيخ سليمان الدويش الثلاثة بسبب سؤالهم عنه.
- في نوفمبر/تشرين الثاني، داهمت المباحث العامة منزل المعتقل عبد الكريم النمر الذي يقبع في السجن منذ 23 عاماً، واعتقلت زوجته وابنته دون ذكر الأسباب. (أُفرِج عنهم بعد فترة من الاعتقال).

تجميد الخدمات المدنية

هذا الإجراء هو أحد أساليب العقاب والتضييق، التي يتعرض لها معتقلو الرأي، فيُحرَمون من كافة خدماتهم المدنية، ويتعرّضون على سبيل المثال لإيقاف خدمات البنوك والمصارف، منع إصدار وتجديد جواز السفر، تعليق جواز السفر والمنع من السفر، إيقاف الخدمات المرورية، وغير ذلك.

منع أهالي المعتقلين من زيارتهم

أفاد معتقلون تم الإفراج عنهم أن أهاليهم قد مُنعوا من الاتصال بهم ولو لمرة واحدة طوال سنوات من الاعتقال، وهو ما جعل أهالي المعتقلين يعيشون حالة من القلق الدائم.

منع الأهالي من الإدلاء بأي تصريح لجهات إعلامية

تمنع السلطات الأهالي من تسريب أية معلومات عن الانتهاكات التي يتعرّض لها معتقلو الرأي، تحت طائلة الاعتقال والملاحقة.

وعلى العكس أجبرت السلطات تحت التهديد، بعض معتقلي الرأي على الظهور في برامج تلفزيونية للحديث عن السجون السعودية وتصويرها على أنها "فنادق".

استهداف الناشطات

الفصـل السادس:

انتهـاك حقـوق المـرأة

المضايقات والاستدعاءات المتكررة للنساء والناشطات

شهد هذا العام استدعاءات لنساء وناشطات، تضمّنت مضايقات لهنّ، خلال جلسات استجواب وتحقيق مطوّلة. وقد عمدت السلطات إلى إجبار عدد من الناشطات على توقيع تعهّدٍ بعدم ممارسة النشاطات الثقافية والاجتماعية والدينية. لتُصادِرَ بهذا حقاً من حقوقهنّ وتقيّد حريّتهنّ بلا مبرر قانوني.

حادثة دار خميس مشيط لليتيمات

في أغسطس/آب داهمت قوى الأمن، مع عددٍ من الأفراد الملثّمين، داراً خاصاً باليتيمات في منطقة خميس مشيط في إمارة عسير. اجتاحت وسائل التواصل مقاطع مصوّرة من داخل الدار، تُظهر اعتداء رجال الأمن والأشخاص الملثّمين على الفتيات، وضربهنّ بالعصيّ والسياط، وسحلهنّ على الأرض. وحتى الآن لم تقم الحكومة بأي خطوات لمحاسبة المعتدين، وبقي مصير الفتيات مجهولاً.

تعرّض المعتقلات للتحرّش والمعاملة المهينة

تعاني المعتقلات أثناء تواجدهنّ في السجون السعودية من السلوكيات التي تصدر من المحققين والعاملين هناك، على الرغم من تأكيد الدليل الخاص بحقوق السجناء بحسب المبدأ الرابع من الفصل 30 على أن الإشراف على السجينات وتفتيشهن يجب أن يتم عبر النساء من الضباط والموظفين وليس الرجال.

كما ينص الدليل في المبدأ الثاني من الفصل 30 على وجوب ضمان عدم التعرّض النساء في السجن للتمييز أو العنف أو الاستغلال.

تهجير المواطنين

الفصل السابع:

التهجير القسري

تهجير آلاف العائلات من مساكنها

في يناير/كانون الثاني بدأت السلطات السعودية عملية إخلاء واسعة لسكان عدة أحياء في مدينة جدة. وقد شهدت المدينة عمليات هدم لمنازل السكان، بذريعة استثمار المساحات. وأكدت المتابَعات انطواء عمليات الإخلاء القسري على انتهاكات عديدة للقوانين الدولية والمحلية.

يُعرّف تقرير الأمم المتحدة الإخلاء القسري أنه "نقل الأفراد أو الأُسر أو المجتمعات المحلية بشكل دائم أو مؤقت رغم إرادتهم، من المنازل أو الأراضي التي يشغلونها، دون إتاحة سُبُل مناسبة من الحماية القانونية أو غيرها من أنواع الحماية". وبحسب القرار 1993/77 التابع للجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، فإن الإخلاء القسري يعتبر انتهاكاً جسيماً لحقوق الإنسان.

لقطات من الأحياء المهدمة

قبل

بعد

قبل

بعد

قبل

بعد

تقويض أحياء بكاملها

شملت حملة هدم الأحياء في جدّة وحدها 34 حياً على أقل تقدير.

وقد أفادت تقارير أن عمليات الهدم شرّدت:

- 7196 نسمة من حي ذهبان
- 10906 نسمة من حي ثول
- 7973 نسمة من حي النزهة
- 9388 نسمة من حي مشرفة
- 121590 نسمة من حي الجامعة
- 44385 نسمة من حي الهنداوية وحي الثعالبة

وفي أكتوبر/تشرين الأول باشرت أمانة المنطقة الشرقية عمليات التجريف والهدم، مستهدفةً ما يناهز الـ600 عقار في 14 حياً على الأقل، تحت ذريعة تطوير مشروع طريق الملك عبد العزيز.

عدم إعطاء مهلة كافية للسكان لإخلاء منازلهم

إن سكان المناطق المستهدفة بالهدم والتجريف لا يُمنحون حتى الفرصة للبحث عن مسكنٍ بديل، فبحسب سكان إحدى هذه المناطق، قُطعت الكهرباء في حي غليل، وهو أحد الأحياء المتأثرة، بعد يوم واحد من مشاهدة السكان كلمة "إخلاء" مطلية على أبنيتهم.

وبحسب شهود، يُعطى السكان إشعاراً تتراوح مدته من 24 ساعة في بعض الأحياء إلى ما بين أسبوع واحد وستة أسابيع كحدٍ أقصى في أحياء أخرى. وهذا ما يخالف المبادئ الأساسية والتوجيهية للأمم المتحدة، بشأن عمليات الإخلاء والترحيل بدافع التنمية، إذ على السلطات إشراك جميع الأشخاص المتأثرين في العملية، وتقديم إشعار مناسب لهم، وإرسال المعلومات مسبقاً، وإعطاء كافة السكان المتأثرين وقتاً كافياً للاطلاع العلني على المخطط المقترح أو الاعتراض عليه، بما في ذلك وضع خطط لحماية الجماعات المهمشة.

الامتناع عن دفع تعويضات عادلة للمتضررين

إن التعويضات التي تُجبِرُ السلطات بعض المواطنين على القبول بها لا تكفي لشراء شقة، ولا تساوي ثلث قيمة المنزل المهدّم.

تنصّ القوانين الدولية على أنه يجب على السلطات أن تقدم التعويض وإعادة التوطين لجميع المتضررين بدون تمييز، وأن تضمن عدم تشريد أي شخص نتيجة الإخلاء، (و"أي شخص" تشمل المواطنين وغير المواطنين، ومن يملكون وثائق ملكية ومن لا يملكون، وكذلك المستأجرين أيضاً).

وكانت إحدى الصحف قد كشفت مطلع عام 2022 برنامجاً للتعويض على المواطنين، يستثني المقيمين الأجانب الذين يشكلون نسبة تصل إلى 47% من الذين جرى إخلاءهم، والسلطات بهذا تمارس التمييز الظالم أيضاً بحق مئات الآلاف من المقيمين الأجانب.

وقد خالفت السلطات السعودية الأنظمة المحلية أيضاً، وبينها نظام نزع الملكيات للمنفعة العامة، فهي لم تقم بتثمين الأملاك، ولم تترك للسكان حق الاعتراض، كما ينص القانون، ورفضت تقدير قيمة التعويض إلا بعد هدم الأبنية، وطالبت المتضرّرين بمراجعة الجهات المعنية وتقديم "إثباتات" حول الضرر الذي لحق بهم.

اعتقال مواطنين رفضوا ترك منازلهم وتسليمها

- في سبتمبر/أيلول أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة حكماً بالسجن 50 عاماً بحق اثنين من قبيلة "الحويطات"، على خلفية رفضهما الإخلاء القسري لمنازل أبناء القبيلة لمصلحة مشروع "نيوم".
- في أكتوبر/تشرين الأول أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة حكم الإعدام بحق شادلي الحويطي، عطا الله الحويطي وإبراهيم الحويطي، لرفضهم قرار تهجيرهم وعوائلهم لصالح إقامة مشروع مدينة "نيوم".

وكانت قوات الأمن قد قتلت عام 2020 المواطن عبد الرحيم الحويطي بعد إطلاق النار عليه بسبب رفضه ترك منزله. وكان الحويطي في ذلك الوقت قد نشر، قبل أيامٍ من مقتله، مقطعاً مصوراً يتحدث فيه عن رفضه للتهجير القسري عن أرضه ومنزله.

عطالله الحويطي | شادلي الحويطي | ابراهيم الحويطي

محاكمة عسكريين رفضوا المشاركة في هدم المنازل

في ديسمبر/كانون الأول وردت أنباء عن إصدار المحكمة العسكرية أحكاماً بإعدام عشرات العسكريين من معتقلي الرأي. من بينهم عسكريون من قبيلة الحويطات، اعتقلوا بسبب تعبيرهم عن رأيهم ورفضهم التهجير القسري من مناطقهم لصالح إقامة مشروع مدينة "نيوم"، وقد عُرف منهم عيد حمود الحويطي وسليمان محمد الحويطي.

وقد انقطعت أخبارهم عن ذويهم منذ نقلهم إلى سجن الحائر في الأشهر الأخيرة من 2022.

هوية تاروت

الفصل الثامن:

طمس المعالم التاريخية و الأثرية

بذريعة التطوير والإنماء وتخطيط المدن وتوسيع الخدمات، يتم هدم الأحياء التاريخية والمساجد ودور العبادة، بغية طمس الإرث الثقافي والديني والمعالم التاريخية الإسلامية، وهذا ظهر من خلال:

هدم عشرات المساجد

- في نوفمبر/تشرين الثاني، هدمت السلطات السعودية مسجد الحريف التاريخي الواقع بين مدينتي العوامية والقديح، بذريعة توسعة الطريق الممتد من العوامية إلى القطيف، شارع التحدي. لينضم إلى قائمة المساجد المهدمة في المنطقة نفسها.

- في يناير/كانون الثاني هدمت السلطات مسجد بن محفوظ والحي القديم في مدينة جدة، بحجة إزالة المخالفات.

هدم معالم أثرية وتراثية هامة

أثار ابتداع مشروع تطوير جزيرة تاروت التاريخية، وتغيير اسم الجزيرة التاريخي إلى جزيرة "دارين وتاروت"، رفضاً شعبياً واسعاً، واعتبر السكان أن هذا المشروع، هو محاولة لتغيير هوية المنطقة وتاريخها.

كما يطال الهدم والتخريب الأبنية أيضاً والقصور والقلاع والأحياء التراثيّة في القطيف والأحساء.

هدم أحياء ضمن استراتيجية التغيير الديموغرافي الطائفي

- عمليات التجريف في وسط القطيف، ضمن خطة العمل المزعومة لتطوير شارع الملك عبد العزيز.
- استمرار عمليات الهدم في جدة، وإزالة مساحة كبيرة من الأحياء السكنية.
- طالت قرارات الهدم أكثر من 13 حي سكني بما فيها مساكن، مدارس، مشاريع تجارية، قطاعات صحية، ومقابر.

الفصل التاسع:

تدهور الأوضاع المعيشية

ارتفاع نسبة الفقر وانتشار مظاهره

انتشرت مظاهر الفقر في البلاد بشكلٍ بات إخفاؤه صعباً. وعلى الرغم من غياب الإحصاءات الرسمية إلا أن الترجيحات تشير إلى أن نسبة الفقر تعدّت الـ25%، وهذه النسبة تعدّ مرتفعةً في بلدٍ هو من أغنى الدول، ومن أوائل منتجي النفط في العالم ويملك واحدةً من أكبر الميزانيات.

وقد تفاقم الفقر حتى انتشر المتسوّلون في الشوارع والطرقات، وبات العشرات من المواطنين لا يملكون قوت يومهم. مما دفع بالمواطنين للجوء لوسائل التواصل الاجتماعي للتعبير عن معاناتهم والحديث عن سوء الأوضاع المعيشية وتردّي أحوالهم.

ازدياد أعداد العاطلين عن العمل

كشفت طوابير العاطلين عن العمل خلال "ملتقى التوظيف" في عدد من المناطق حجم البطالة المرتفع. فعلى الرغم من تكتم السلطات عن الإحصاءات التي تحدد حجم البطالة، إلا أن المشاهد التي التُقطت في ملتقى التوظيف، والتي تُظهر آلاف الشبّان والشابات يقفون لساعات طويلة بانتظار تقديم طلب توظيف، تفضح أزمة بطالةٍ حقيقية تواجهها البلاد.

وهذا ما أكده الناشطون في وسائل التواصل الاجتماعي من الشباب والشابات، حين نشروا عن تجربتهم مع ملتقى التوظيف، وكيف تقدّم ما يقرب من 30 ألف شخص لملئ الشواغر الوظيفية في أقل من 50 شركة.

عدم استغلال فائض الميزانية لتحسين واقع المواطن المعيشي

قُدّر الفائض المالي في الميزانية السعودية هذا العام بـ 102 مليار ريال (حوالي 27 مليار دولار)، وهو فائضٌ هائل. لكنّ هذا الفائض لم يوظّف في تحسين الأوضاع المعيشية المتردّية، بل سيتم توجيه جزء كبير منه لتنفيذ المشاريع الخيالية المخطّط لها، وسداد جزء من الدين العام المتزايد في الأعوام الأخيرة نتيجة السياسات المالية والاقتصادية غير المدروسة (بلغ الدين العام 938 مليار ريال، أو ما يعادل 250 مليار دولار في العام 2021).

وقد استقرّت رواتب الموظفين على حالها، على الرغم من الارتفاع الحاد في أسعار السلع والخدمات.

واقع المواطن خلال العام 2022

- **16 مليون** نسمة
  نسبة الفقر المدقع
- **5% فقط** يتمتعون
  بمعظم ثروات البلاد
- **27 مليار** دولار
  فائض الميزانية

مليون شخص في **فقر مدقع**

مليون شخص في **غنى فاحش**
(معظمهم من الطبقة الملكية)

فائض الميزانية
(لم يوظف لتحسين الواقع المعيشي)

إهمال البنى التحتية

خلال الشهرين الأخيرين من العام شهدت مدينتي جدّة ومكة المكرّمة فيضانات كارثية.

وقد أدّت فيضانات جدة إلى مقتل عددٍ من المواطنين، كما أدّت إلى تعليق الدراسة وإغلاق عدد من الطرق، وخلّفت أضراراً جسميةً في السيارات والأملاك.

السيول العارمة في مكة المكرمة أدّت أيضاً إلى جرف أعدادٍ كبيرة من المركبات، وخلّفت دماراً هائلاً.

هذه الفيضانات سببها سوء أوضاع البنية التحتية وفشل نظام الصرف الصحي، وهي مشاكل عمرها سنوات.

الحكومة كانت قد خصصت 1 تريليون ريال (نحو 250 مليار دولار أميركي) لإصلاح البنية التحتية وتحسين الخدمات البلدية بين عامي 2003 و2022. وفي العام 2022 وحده، خصصت الحكومة 106 ملايين دولار لتطوير أنظمة الصرف الصحي. وعلى الرغم من تخصيص كل هذه الأموال للصيانة إلا أن أي تحسن لم يظهر، وهذا يدلّ على فسادٍ فاضحٍ ويكشف هدراً في الأموال العامة.

استغلال المواطن وتحميله أعباء الأزمة الاقتصادية

تواصل الحكومة تحميل الموطن عبء سدّ عجز الميزانية وتحسين الوضع الاقتصادي في البلاد، فلجأت إلى سياسات أدت إلى نتائج كارثية على المواطنين، فخلال هذا العام تردّت الأوضاع المعيشية وانخفضت القدرة الشرائية نتيجة:

- **أسعار المواد الغذائية**

شهد ما يزيد عن 70 سلعة غذائية أساسية ارتفاعاً حاداً في السعر. وبحسب التقرير الرسمي الصادر عن الهيئة العامة للإحصاء فقد سجّل قسم الأغذية والمشروبات ارتفاعًا بنسبة 7.3% متأثرًا بارتفاع أسعار الأغذية بنسبة 0.4%. هذا الارتفاع في هذا القسم ساهم بشكلٍ كبير في تفاقم التضخم السنوي.

- **الضرائب المرتفعة**

لم يتم تخفيض الضرائب على الرغم من الوعود المتكررة بتخفيضها. وكانت السلطات قد زعمت أن رفع الضرائب مؤقت منذ تم رفعها من 5% إلى 15%، وهذه الضرائب أثرت بشكل مباشر على المواطن وخصوصاً ذوي الدخل المتوسّط والمنخفض.

- **أسعار المحروقات**

منذ العام 2019، شهد سعر البنزين في السعودية ارتفاعاً كبيراً، وهذا الارتفاع الكبير في سعر المحروقات غير منطقيٍ في بلدٍ هو المصدّر الأول للنفط عربياً. وعلى الرغم من تسجيل عائدات نفطية ضخمة خلال العام، لم تقم الحكومة بتخفيض الأسعار.

- **غلاء الإيجارات**

أدت زيادة الطلب على استئجار المنازل والشقق السكنية، نتيجة غلائها وعدم قدرة المواطن على شرائها، إلى ارتفاعٍ هائل في أسعار الإيجارات، وسجّلت أرقاماً قياسية تعادل في حدها الأدنى ضعف راتب الموظف. خيار الإيجار يبدو الحل الوحيد، ولا يبدو موقتاً، في ظل غياب الخطط الحكومية وتجاهل السلطات لتلك الأزمة المستفحلة.

- **ارتفاع تسعيرة المخالفات المرورية**

أجرت الإدارة العامة للمرور تعديلاتٍ شملت أنظمة المرور، ومن ضمنها جداول المخالفات لتشمل جميع فئات المخالفات. وتصل قيمة المخالفات إلى 10 آلاف ريال سعودي (أي ما يعادل 2500 دولار)، وهو ما لا يتناسب مع دخل المواطنين.

أعباء إقتصادية على كاهل
المواطن السعودي

1 ارتفاع سعر 70 سلعة غذائية أساسية

2 15% ضريبة القيمة المضافة

3 أرقام قياسية للإيجارات

4 سعر مرتفع للبنزين على الرغم من العائدات النفطية الضخمة

5 تسعيرة خيالية للمخالفات المرورية

هدر أموال الشعب

الفصل العاشر:

تبديد الثروات الوطنية والاستئثار بها

تبديد الأموال على فعاليات فنية وترفيهية

تم إنفاق أكثر من 60 مليار دولار على إقامة مئات الأحداث الترفيهية والحفلات، بهدف تهدئة وإسكات الشباب العاطلين عن العمل وتوجيههم إلى ترفيه مستحدثٍ غريب عنهم.

مؤسسات النظام قدّرت ميزانية تلك المواسم بنحو 30 مليار ريال منها موسم الرياض، والذي تجاوزت موازنته 3 مليار ريال. كما يتم خلال تلك المواسم استقطاب فنانين ومشاهير عالميين مقابل مبالغ ضخمة.

تخصيص المليارات من صندوق الاستثمارات لتنفيذ مشاريع خيالية

توجّه محمد بن سلمان للمشاريع الخيالية كمشروع "نيوم" ورصد لها مبالغ خيالية أيضاً تتعدّى الـ500 مليار دولار، وأهمل واقع المدن والمناطق المأهولة المتردّي، ما حرَمَ المدن الرئيسية والمواطنين فيها من تطوير البنى التحتية التي تأخرت كثيراً.

من جهة أخرى، دفعت هذه المشاريع الخيالية السلطات لارتكاب انتهاكات حقوقية واسعة، كترحيل وتهجير الأهالي والسكان تحت التهديد بالقتل أو السجن والمحاكمات الجائرة، لكل من يرفض التنازل عن أرضه.

الغسيل الرياضي

الفصل الحادي عشر:

تلميع صورة النظام وتبييض سجله الحقوقـي

تجيير الإنجازات إلى العائلة الحاكمة

يربط النظام به كل إنجازٍ وطني على صعيد الرياضة والفن والثقافة وغيرها، مصوّراً كل الإنجازات على أنها نتاج العائلة الحاكمة لا نتاج جهود من حققوها. وتظهر هذه السياسة من خلال عناوين وطريقة عرض الأخبار في الصحف الرسمية والإعلام التابع للسلطة.

هذا الأسلوب الذي يهمّش المواطنين، تعتمده العائلة الحاكمة في سبيل إظهار صورةٍ برّاقةٍ للنظام، تقدّمه كسلطةٍ تُدير شؤون البلاد بأدقّ تفاصيلها.

دفع مبالغ ضخمة على الغسيل الرياضي

منذ عدة سنوات اعتمدت السعودية أسلوب الغسيل الرياضي، ووظّفت مبالغ طائلة في هذا المجال. المثال الأحدث هو تعاقد نادي النصر السعودي مع لاعب كرة القدم البرتغالي كريستيانو رونالدو لموسمين مقابل 200 مليون دولار سنويًا، ما جعله اللاعب الأعلى أجراً في التاريخ، على الرغم من اقترابه من الاعتزال النهائي. وقد كشفت مصادر مطلعة أن محمد بن سلمان هو من قاد عملية التفاوض تحت ستار نادي النصر.

وجاء ضمن مشاريع الغسيل الرياضي هذا العام:

- استضافة سباق "فورملا1" مقابل 900 مليون دولار لضمان حق استضافة السباق لمدة 10 سنوات
- استقطاب سباق "فورملا أي" في الدرعية
- إنفاق 694 مليون دولار لإنشاء نحو 90 اتحاداً رياضياً جديداً
- إنفاق ملايين الدولارات مقابل استضافة بطولات الغولف واستقطاب نجوم تلك الرياضة
- استضافة "رالي داكار" الدولي
- استضافة نهائيات كرويّة عالمية
- شراء نادي "نيوكاسل يونايتد" الإنكليزي

وقبل ذلك، أنفقت السعودية حوالي 1.5 مليار دولار على استثمارات في مجموعة واسعة من الرياضات الاحترافية، من الملاكمة إلى الشطرنج.

هكذا يظهر أن الغسيل الرياضي يمثّل توجهاً رسمياً، يُستخدم للتغطية على الانتهاكات التي يرتكبها النظام.

مظاهر الغسيل الرياضي في السعودية

كريستيانو رونالدو

200 مليون دولار سنوياً

فورميلا وان

900 مليون دولار

نيوكاسل يونايتد

370 مليون دولار

رياضات احترافية

105 مليار دولار

بطولات الغولف

2.0 مليار دولارً

شراء ولاء بعض الجهات عبر مبالغ طائلة

تعاقدت السعودية منذ سنوات مع عدة شركات علاقات عامة دولية، بهدف تلميع صورة النظام السعودي.

خلال العام تلقّت شركة العلاقات العامة الأميركية إيدلمان (Edelman) عشرات ملايين الدولارات، لمساعدة السعودية في تنظيف صورتها السيئة أمام الرأي العام العالمي.
الجدير بالذكر أن ريتشارد إيدلمان الرئيس التنفيذي للشركة، يعد ناشطاً رائداً ضد التعامل مع الأنظمة الاستبدادية، لكنه استسلم للإغراءات الضخمة، ووقع صفقات مع النظام السعودي لتبييض صورته.

وتقدّم شركة "إيدلمان" المقترحات للنظام السعودي، كمقترح أن تكون السعودية من شركاء متحف "متروبوليتان" للفنون.

ويسعى النظام بكل استطاعته، أن ينجح كذلك في الغسيل الثقافي والفني كما الرياضي، مستعيناً بتلك الشركات ومن فيها من خبراء.

يُذكر أن السعودية لا زالت تدفع مئات ملايين الدولارات لعشرات الجامعات الأميركية، ومراكز الأبحاث مثل معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، لأنها لديها الكثير لتكسبه من تمويل هذه الجامعات، فهي تبحث دائماً عما يلطّف صورتها المليئة بالانتهاكات.

أبرز الشركات التي تعاقد معها النظام السعودي

1. Edelman
2. Boston Consulting Group
3. Hogan Lovells
4. Qorvis Com.
5. McKinsey & Company

الفصل الثاني عشر:

انتهاك حقوق المهاجرين

تنفيذ عمليات تصفية بحق عشرات المهاجرين

نفّذت السعودية خلال العام عمليات تصفية جماعية، بحق عشرات المهاجرين الأفارقة على الحدود السعودية اليمنية.

الصور ومقاطع الفيديو أظهرت عشرات الجثث المنتشرة للمهاجرين الأفارقة، وكشفت كذلك وجود مقابر جماعية لعدد آخر من المهاجرين. ومن غير المعروف بدقة عدد الضحايا الذين قضوا على يد حرس الحدود السعودي.

أبرز الانتهاكات التي تقوم بها السعودية بحق العمال والأجانب

- إعدام مواطنين باكستانيين.
- اعتقال ما لا يقل عن 41 امرأة سريلانكية، معظمهنّ عاملات منازل، في مركز الترحيل في الرياض لفترات تتراوح من 8 إلى 18 شهراً. ولدى ثلاثٍ منهن على الأقل، أطفال محتجَزون ومعهن، وهنّ لم يرتكبن أي جرم.
- أيدت محكمة الاستئناف حكم الإعدام الصادر بحق شابين بحرينيين في عام 2021.
- اعتقال شاب لبناني خلال زيارته للسعودية لتأدية فريضة الحج.
- إعدام مواطنين يمنيين.
- اعتقال 10 مصريين وإصدار أحكام سجن بحقهم تراوحت بين 10 سنوات و18 سنة.

- اعتقالات تعسفية لمدة تتخطى الست سنوات

- تعريض الأجانب المعتقلين للتعذيب والضرب وحرمانهم الرعاية الطبية الكافية دون مراعاة للأطفال أو الحوامل أو المرضى بشدة

- احتجاز العمال في غرف مكتظة فقد عمدت السلطات في إحدى المرات إلى جمع 200 شخص في غرفة واحدة فيها 64 سريرًا فقط .وكان على المحتجزين أن يناموا على الأرض بالتناوب.

- 10 حالات وفاة في الحجز في مركزَي احتجاز الخرج والشميسي نتيجة حرمان الضحايا من الوصول إلى الرعاية الطبية الملحّة، بما في ذلك بعد إصابات ناجمة عن التعرض للضرب.

- الترحيل القسري. شهد شهر مارس/ آذار اتفاقاً بين حكومتي اثيوبيا والسعودية، لترحيل أكثر من 100,000 مهاجر إثيوبي من السعودية إلى إثيوبيا، دون مراعاة للخطر الذي سيواجهونه.

الخاتمة

بعد عامٍ مُثقَلٍ بالانتهاكات والممارسات القمعية،
تُذكّر لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان بأبرز مطالبها وهي:

- الإفـراج عـن جميـع معتقلـي الـرأي في أسرع وقـت وتقديـم التعويـض المناسـب لهـم
- محاسبـة كـل من تـورّط فـي ترهيب وتعـذيب المعتقليـن
- تسليم جثامين الشهـداء الذين أعدمهم النظـام أو توفـّوا في السجـون جـرّاء التعذيـب
- إيقاف الانتهاكات المستمرة بحقّ الشعـب عامةً بكافة أطيافه ومـذاهبـه
- إحترام حقوق المواطنيـن وحريّاتهـم وضمـان عـدم تعرّضهـم للمضـايقـات
- منـح المواطنيـن وأصحـاب الـرأي الحرية الكاملة للتعبيـر عـن الـرأي
- تأسيس قضاء مستقـلٍ ونزيـهٍ وعـادل بعيـداً عن التدخـلات والضغـوط السياسيـة والأمنيـة.
- إحتـرام حقـوق المواطنين وحريّاتهـم وضمان عـدم تعرّضهـم للمضـايقـات
- مشاركة الشعـب فـي تقرير مصيـره وصنع القرار في البلاد عبر انتخابـات حـرّة ونـزيهـة
- المبادرة إلى الالتزام بالمعاهدات والمواثيق الحقوقية الدولـي

للاطلاع على تقارير لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان المتعلّقة بانتهاكات 2022، إمسح رمز QR

هيئة حقوق الإنسان الحكومية شريك فعلي للأجهزة القمعية

احتجاز جثامين الشهداء: انتهاكات السعودية لا يوقفها حتى الموت!

السعودية "تكافح الإرهاب" في سبيل انتهاكاتٍ يبررها القانون!

فيديو: ما هو قانون مكافحة الإرهاب الذي تستخدمه السعودية؟

مستشار للديوان الملكي السعودي يقر لمحكمة أميركية أنه لاحق معارضين في الخارج

تهديدات جادة.. هل أصبحت بريطانيا ملاذا غير آمن لمعارضي ابن سلمان؟

أسعار الشقق أكثر من 375 ألف
دولار تؤرق المقبلين على الزواج

فيديو: غلاء الإيجار
يطـــارد الـــمواطنيـــن

تسعيرة خيالية للمخالفات المرورية..
حتى الصحف الرسمية استنكرتها!

ابن سلمان ينفق 60 مليار دولار على الترفيه..
فهل ينسى المواطن همومه؟

بعد إهدار رصيده.. صندوق
الثروة السعودي يقترض عشرات المليارات

الهجرة إلى الموت.. عشرات الأفارقة
يقتلون على يد حرس الحدود السعودي

في اليوم الدولي للمهاجرين:
قتل واعتقال وترحيل في السعودية

عمليات هدم جديدة تباشرها
السلطات.. وتشريد مئات الأسَر

ثلاثة من عائلة الحويطي حكم عليهم بالإعدام
لأنهم رَفَضوا إخلاء منازلهم لمصلحة "نيوم"

تحذيرات حقوقية من حملة إعدامات ضد
معتقلي رأي عسكريين

هدم مسجد الحريف التاريخي في القطيف
هل تنجح محاولات تخريب الوعي؟

"لقاء المعارضة": نحذّر النظام السعودي
من المساس بهوية تاروت

فيديو: السعودية تحرض
مواطنيهـا على المتسوليـن

السعودية: اعتقال المتسوّلين
في سبيل إنماء الوطن!

طوابير العاطلين عن العمل
تفضح زيف إحصاءات السلطات

فيديو: الشارع يفضح
ما تخفيه السلطة السعودية

بالأرقام: كشف حقيقة الفائض في
الميزانية السعودية.. ونصيب الشعب الحرمان!

الفساد والتقصير يحول جدة
إلى جزيرة عائمة معزولة

فيديو: جزيرة عائمة بالفساد

بعد ارتفاع اسعار النفط
الضرائب المرتفعة على حالها

بلاد النفط الأولى تُعاني غلاء البنزين!

اعتذار يثير المخاوف
حول مصير معارضين

بريق أمل في محاسبة نظام
آل سعود على انتهاكاته الجسيمة

فيديو: موت بطيء
في سجون آل سعـود

حقوق السجناء: حق الاتصال
بالعالم الخارجي مُنتهكٌ في السعودية

السعودية تنتهك
التزاماتها بمراعاة حقوق الطفل

المعتقلات في السعودية: سيبقى
الصوت أقوى من قيود القمع والظلم

الحائر": أكبر "فنادق" الرعب في العالم!

..عاماً خلف القضبان 27
كم عاماً سيعدّ "المنسيون" بعد؟

فيديو: انتهاكات ترافق
عمليات الاعدام في السعودية

أهالي معتقلي الرأي مكبّلون أيضًا..
التواصل مع أبنائهم محظور

بعمل مشين قوات أمن النظام السعودي
تعتدي بوحشية على فتيات أيتام

فيديو: حادثة خميس مشيط

هدد جدة يتصدر تويتر
داخل الجزيرة العربية

استمرار التهجير القسري في محافظة جدة

سيوف القمع

الإنتهاكات الحقوقية في السعودية عام 2022

لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان
Committee for the Defense of Human Rights